مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 09 العدد 01 السنة 2008 ص ص 87-98

لمحة عن تطور هياكل الجيش التحرير الوطني

بين الداخل والخارج

أ/ لزهر بديده
جامعة الجزائر

مقدمة:

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954، كان قادتها يراهنون على عدة معطيات، معنوية واجتماعية وسياسية وعسكرية، وكان الرهان الكبير في المرحلة الأولى على خلايا جيش التحرير الوطني، أن تتمكن أولا من إثبات وجودها في الميدان كقوة ضاغطة على السلطات الفرنسية بكل مكوناتها من خلال العمليا العسكرية بمختلف أنواعها وعلى مستوى أوسع جغرافيا من البلاد، وثانيا وبعد تصبح الثورة أمرا واقعا وقد احتضنها الشعب، لا بد من الذهاب نحو تطوير جيش التحري الوطني، من حيث القدرات البشرية والقتالية، والتنظيمية والوجستية التي تمكن هذا الجيش من تعزيز قوته في الميدان، وارغام الجانب الفرنسي على القبول والرضوخ لما تقترحه جهة

التحرير الوطني وهي جر فرنسا إلى القبول بمبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، في اطار السيادة الكاملة للجزائر والجزائريين.

إن الصمود الذي أبداه جيش التحرير الوطني في وجه القوات الفرنسية المدعمة من الحلف الأطلسي؛ خاصة في المراحل الأولى للثورة، دفع السلطة الفرنسية وعسكريها وإستراتيجييها إلى أن تبحث على الدوام عن إستراتيجيات جديدة، تمكنها من دحر الثورة والقضاء عليها. فمنذ البداية حاولت فرنسا بشتى الطرق تضييق الخناق عن جيش التحرير الوطني، من خلال القيام بعمليات عسكرية كبرى في مختلف أنحاء الجزائر. وحتى تتمكن من منع تمويل الثورة بالسلاح والرجال أقام، الجنرال موريس خطه المكهرب علي الحدود الشرقية والغربية سنة 1957، أضاف إليه الجنرال شال بين سنتي 1958 –1959 خطاً موازياً على الحدود الشرقية وباشر عملياته الكبرى التي تحمل اسمه.

لقد كان مخطط شال العسكري أخطر خطة تضعها فرنسا، في محاولة منها إلحاق أكبر الضرر والخسائر بجيش التحرير الوطني. هذا الأخير الذي وجد نفسه في وضع حرج نتيجة هذا المخطط وهو ما فرض عليه وضع إستراتيجية مضادة، يستطيع من خلالها التأقلم مع الوضع الجديد؛من أجل الصمود ودفع الكفاح المسلح إلى الأمام.

إن تطور هياكل وتنظيمات جيش التحرير الوطني ما بين 1957 –1960؛كانت له عدة إيجابيات على مسار الثورة داخليا وخارجيا وسياسيا وعسكريا، كما أنها كانت مثار جدل وتخاصم بين القادة كاد يؤدي إلى إنفجار الثورة من الداخل، لولا تدارك الأمور في نهاية المطاف، ولولا وجود مجموعة من المخلصين الحقيقيين؛ الذين لا هم لهم سوى

رؤية الثورة تنتصر على عدوها وعلى نفسها، لتصنع مجد الجزائر وشعبها، وألا تقع في الفخ الفرنسي، الذي يريد القضاء عليها؛ لإبقاء الجزائر تحت الوصاية الاستعمارية.

- جيش التحرير الوطني (بالداخل والخارج)

لقد استطاعت التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر الصومام؛ أن تعطي دفعا قويا لجيش التحرير الوطني؛ الذي أصبح أكثر فعالية وديناميكية، مما جعل تعداده في تزايد مستمر.

هذه الحقائق أكدها تقرير السيد كريم بلقاسم، باعتباره وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي قدمه في مؤتمر طرابلس 1959-1960 [1]. إذ أكد عدد قوات الثورة قد وصل سنة 1959 إلى حولي سبعين ألف بين جنود ومسبلين موزعين على الشكل التالي :

الولاية	عدد المجاهدين	عدد المسبلين
الأولى	3726+87 ضابطا	1085
الثانية	3456	1343
الثالثة	15000	10000
الرابعة	2901	2500
الخامسة	4920	4752
السادسة	1945	1300
جيش الحدود بتونس	14000	
جيش الحدود بالمغرب	2500	
المجموع	**48448**	**20780**
المجموع الكلي	**69228**	

وهذه المعطيات والأرقام التي اعتبرها كل من العقيدين علي منجلي[2] وعبد الحفيظ بو الصوف سرية لا يجب الفصح عنها، استوجبت عرض الأمر على المؤتمرين للتصويت عليه [3]. وقد يكون سر هذا التكتم الذي فرضته جبهة التحرير الوطني على هذه الأرقام؛ هو الخوف من وصولها إلى السلطات الفرنسية سواء عن طريق السلطات التونسية أو المغربية القلقتين من تواجد قوات جيش التحرير الوطني على أراضيهما خاصة وأن هناك مجموعات عسكرية فرنسية (قواعد عسكرية) بأراضي البلدين [4].

وجاء الإدلاء بها سنة 1960 بعد أن أصبحت الثورة لا تبالي بذلك؛ لأنها فرضت نفسها على الساحة كرقم لا يمكن تجاهله أبدا؛

وأن المخابرات الفرنسية استطاعت بوسائلها أن تعرف الكثير عن جيش التحرير الوطني، عدده وعدته، وبالتالي فلا داعي لكتمانها، كما ذهب إلى ذلك المدافعون عن ضرورة كشف معطيات جيش التحرير الوطني[5].

وإذا كانت تقديرات بعض الكتاب الفرنسيين حول إمكانيات جيش التحرير الوطني غير صحيحة [6]. فإن التقارير الرسمية الفرنسية، تكاد تكون مطابقة للحقيقة، فقد قدرت قوات جيش الحدود بالجهة الشرقية حتى نهاية سنة 1959 ما بين إثنين وأربعين وأربع وأربعين فيلق[7]، وعلى الحدود الغربية قدرت تعداده في منتصف شهر أوت سنة 1960 بحوالي ست آلاف ومائة مجاهد [8]. كما قدرت قوات جيش التحرير بالداخل بحوالي سبع عشرة ألف مجاهد، منظمين في شكل كتائب ومزودين بإثني عشرة ألف قطعة سلاح[9].

والذي يهمنا هنا، هو أن جيش التحرير الوطني؛ شهد في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1957 و1960. عدة تطورات لعل أهم هو إستفادته من الجنود والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي؛ لأن لهم كفاءة عسكرية، إستغلت بصفة خاصة في تكوين وتأطير قوات جيش الحدود، ومد الثورة بمعلومات مفيدة حول الإستراتيجية العسكرية التي تتبعتها فرنسا في محاربة الثورة. وإذا كان وجود هؤلاء هاما ومفيدا للثورة، فإنه أدى إلى بروز أزمة داخل صفوف جيش وجبهة التحرير؛ فهناك من دعا إلى فسح المجال أمامهم للترقية وتولي المسؤوليات داخل جيش التحرير الوطني؛ وهنالك من دعا إلى

استغلالهم للتدريب فقط؛ لأن توليهم المسؤوليات قد يؤثر سلبا علي مسار الثورة؛ خاصة وأنهم لم يتشبعوا بأفكارها و إيديولوجيتها [10].

وحتى يتم رفع القدرات التقنية لجيش التحرير، وبدعم بالشباب المدرب؛ أسست الثورة مدارس عسكرية لهذا الشأن. كما أرسلت وفودا من الطلبة للغرض ذاته، إلى بعض الدول العربية كمصر وسوريا ودول أخرى كالصين [11]. ولقد استطاع بعض هؤلاء المكونين الدخول إلى الجزائر، خاصة إلى الولاية الرابعة والخامسة والسادسة ومن جهة أخرى وتماشياً مع متطلبات الكفاح المسلح أنشأت جبهة التحرير الوطني مدرسة لتكوين المسعفين [12].

غير أن هذا التطور، لم يخلو من جملة من الصعوبات؛ التي كدرت صفوه، وكادت في بعض الأحيان أن تعصف بالثورة إجمالا، لذلك أقر مؤتمر طرابلس، بعدم وجود أية علاقات فيما بين الولايات وفيما بين هذه الأخيرة، وقيادة الخارج منذ نهاية سنة 1957[13] ولم يتوقف الأمر عند هدا الحد، بل وصلت الخلافات أحيانا إلى حد الشجار بين الولايات، رغم محدودية ذلك وسرعة تطويقه [14].

ويضاف إلى هده الأزمات التي تبرز بين الفينة والأخرى، دخول قوات جيش التحرير في صراعات مريرة مع حركات مناوئة؛ خاصة تلك التي قادها الجنرال بلونيس والحاج كابوس [15]؛ والتي إستنزفت الكثير من القوة والوقت للثورة التي وجدت نفسها تواجه في ذات الحين الحركات المضادة والقوات الفرنسية، التي ما فتئت تطور أساليبها كما وكيفا لقمع قوة جيش التحرير الوطني.

هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الثورة؛ سقط فيها، وفي ميدان الشرف؛ الكثير من القادة الأفذاذ، خاصة الشهداء: عميروش[16]، عبد الرحمان ميرة [17]من الولاية الثالثة وأمحمد بوقرة من الولاية الرابعة[18] وسي الحواس من الولاية السادسة[19].

هذا الوضع حتم على العقداء العشرة المجتمعيين في تونس في صائفة 1959. إعادة تنظيم الجيش بكيفية تواكب معطيات المرحلة، وتعيين قادة جدد للولايات خلفا للذين إستشهدوا، ماعدا الولاية السادسة التي لم يعين عليها قائد، وسنأتي لاحقا للحديث عن ذلك.

2- مشكلة التسليح والتموين:

لقد كان لزاماً على الثورة أن تندلع، ولو بإمكانيات محدودة؛ على أن يتم توفير الإمكانيات اللازمة فيما بعد، خاصة الأسلحة. ولكن الواقع أثبت العكس، وجعل الباءات الثلاثة [20] الذين قادوا الكفاح المسلح بيد من حديد؛ خاصة بعدما خلالهم الجو إثر إغتيال عبان رمضان في نهاية 1957، في وضع حرج، إذ أكدت كل تقارير جيش التحرير الوطني الواردة من الداخل وجود مشاكل جمة جراء نقص التسليح والتمويل والمستلزمات الضرورية الأخرى. هذه الوضعية المزرية جعلت الجيل الجديد من قادة الثورة، الذي برز بصفة خاصة خلال مؤتمر العقداء العشرة، والذي سيكون له شأن كبير في تحديد مسار الثورة[21]. حيث أصبح يضغط بورقة الداخل ويجعل منها ذريعة للضغط على الباءات الثلاثة، في محاولة لزعزعة مواقعهم والإطاحة بهم لأخذ أماكنهم[22].

فالباءات الثلاثة بوجهة نظر هؤلاء لم يقدموا الشيء الكثير لدعم الكفاح المسلح. وضلوا في صراعاتهم يتخبطون. وهي أسباب كافية لسحب البساط من تحت أرجلهم[23]. هذا النقص الفادح في إمداد الداخل بالسلاح والمؤونة الكافيتين، في الحين أن جيش الحدود مجهز بكيفية جيدة، وهو الذي لم يشارك في الكفاح المسلح الحقيقي الذي ألقي على كاهل جيش الداخل- جعل قادة الداخل على حد تعبير الرائد عز الدين، أمام مؤتمر طرابلس 60/59 يتضمرون من قادة الخارج ولا يعيرون أدنى إهتمام لأوامرهم[24].

وبناء على بعض الوثائق التي تم الكشف عنها، وهي اليوم في متناول الباحثين، فإنه بعدما تم حصر الأسلحة المتوفرة لدى الثورة خلال الفترة الممتدة من 1957 إلى 1960، والمتواجدة بكل من تونس، ليبيا ومصر وما تم إرساله فعلاً إلى الداخل[25]، فإن أولى الملاحظات التي يمكن تسجيلها هي أن ما خصص لتمويل الداخل قليل، بالمقارنة مع ما هو متوفر، إضافة أن أغلبه عبارة عن ذخيرة حية وأسلحة خفيفة لم تعد تفي بالحاجة، ولا يمكن الإعتماد عليها لوحدها لمواجهة جيش فرنسا المدجج بأحدث وأعتى الأسلحة.

والجدير بالذكر أن السلطات المغربية والتونسية تعيق في بعض الأحيان عملية دخول الأسلحة [26] بطريقة أو بأخرى [27]، كما أن السدود المكهربة والمراقبة المشددة على الحدود الشرقية والغربية من طرف القوات الفرنسية؛ كانت عائقاً في إدخال الأسلحة، إضافة إلى أن المجاهدين قللوا من المخاطرة والمغامرة في الدخول، ومحاولة إختراق هذه الأسلاك، كما أن الصراعات الشخصية التي كانت تبرز بين الحين

والآخر بين قادة الثورة؛ ساهمت بشكل أو بآخر في عدم إيجاد حل مناسب للمشكلة. بل أكثر من ذلك أن عملية التمويل بالسلاح، كانت الوتر الحساس الذي يستعمله كل من يريد الصعود إلى أعلى مدارج السلطة. هي السلاح ذاته الذي ضرب به الباءات الثلاثة خلال هذا المؤتمر.

خاتمة

ومما سبق، يمكن الاستنتاج أن قيادة الثورة كانت تعمل ومنذ البداية، أنها يجب أن تعمل وباستمرار على تطوير هيكل جيش التحرير الوطني، سواء من حيث العدة أو العتاد أو الهيكلة والتنظيم، وأنها بدون ذلك لن تستطيع الصمود في الميدان وأمام قوة كبرى تفوقها عددا وعدة، ويقف الحلف الأطلسي من خلفها، وهذا التطور هو الذي مكن الثورة من الصمود في الميدان، وجر فرنسا في نهاية المطاف إلى طاولة التفاوض والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

الهوامش:

(1) و.م.و.ث.ج ، م م ط الأول 1960/59، تقرير كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C004 ، مصدر سابق.

(2) علي منجلي :ولد يوم 07 ديسمبر 1922 بعزابة، نشط في صفوف حزب الشعب ، إلتحق بالثورة سنة 1955، عضو قيادة الأركان (1960-1962) تولي بعد ذلك عدة مسؤوليات ، لينسحب سنة 1967 من الحياة السياسية إلى غاية وفاته سنة 1997.أنظر B. Stora Op Cit P154.155

(3) تقرير كريم بلقاسم المصدر السابق، و لقد كانت نتيجة التصويت 18 مع كشف الأرقام في مقابل 12 صوتاً ضد ذلك.

(4) Mohamed Teguia, Op Cit, P 314

(5) و.م.و.ث.ج ، م م ط الأول 1960/59، تقرير كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C004 ، مصدر سابق.

(6) Phelippe Trepie, P 206 et 427

(7) يوسف مناصرية، مرجع سابق ، نقلاً عن: AV 1 H1678 (Conférence PP1-19(وإذا اعتبرنا تعداد الفيلق يصل إلى 335 جندياً كما تم ضبطه في مؤتمر الصومام فإن العدد سيتراوح ما بين 14000 و 14750 جندياً.

(8) نفسه، نقلاً عن Effectifs ALN au Maroc. Rapport des 2eme Bureau de l'État-major Alger 22 Juin 1960 P12

(9) نفسه، نقلاً عن AV.1H751 (Evolution de la situation en Algérie entre les sessions 1958/1959 de l'assemblé générale de l'ONU) PP 1-23.

(10) ظهرت هذه الآراء بصفة خاصة عند مناقشة تقرير كريم بلقاسم، أنظر تقرير كريم بلقاسم، المصدر السابق .

(11) كما أشار التقرير إلى تكوين ثلاث مدارس عسكرية.

(12) و.م.و.ث.ج، م م ط الأول 1960/59، تقرير كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C004 ، مصدر سابق.

(13) و.م.و.ت.ج. م.م.ط الأول 1959 م.م علبة مصورة رقم C001 مصدر سابق.

(14) لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة الجزائر، 1990 ص 15.

(15) نفسه، ص ص 74،75،76.

(16) عميروش آيت حمودة: ولد يوم 31 أكتوبر 1926 بمنطقة القبا ئل ،مناضل في حزب الشعب، ومن مفجري الثورة التحريرية بالمنطقة الثالثة ، أصبح قائداً للولاية الثالثة بعد خروج كريم سنة 1957 إلى غاية إستشهاده يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر بالقرب من المسيلة أنظر (B. Stora Op Cit P199)

(17) عبد الرحمن ميرة: ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل، التحق بصفوف الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب) عندما كان عاملاً بفرنسا، إلتحق بالثورة مباشرة بعد إندلاعها، من قادة جيش التحرير الوطني، بعد إستشهاد عميروش أصبح هو القائد الفعلي للولاية الثالثة إلى غاية إستشهاده يوم 16 نوفمبر 1959 بآقبو أنظر B. Stora Op Cit P 114

(18) أمحمد بوقرة: ولد بخميس مليانة سنة 1930 إنخرط في صفوف حزب الشعب، من مفجري الثورة بالمنطقة الرابعة ، قائد للولاية الرابعة منذ سنة 1957 إلى يوم إستشهادة يوم 05 ماي 1959: أنظر B Stora Op it P 199

(19) سي الحواس: (أحمد بن عبد الرزاق) من مواليد مدينة خنشلة، إنخرط في صفوف حزب الشعب، إلتحق بالثورة سنة 1957 ليتولى سنة 1958 قيادة الولاية السادسة إلى أن استشهد يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر، أنظر
- B Storan op.cit, p135, 136.

(20) ما إصطلح عليهم بالباءات الثلاثة هم: بلقاسم كريم، بو الصوف عبد الحفيظ، بن طوبال لخضر.

(21) هم الذين شكلوا هيئة الأركان وعلى رأسهم العقيد هواري بو مدين.

(22) و.م.و.ت.ج. م.م.ط الأول 1959 م.م علبة مصورة رقم C001 وC002، وتقرير كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C004 مصدر سابق.

(23) تقرير كريم (C004 مصدر سابق).

(24) نفسه.

(25) أنظر الجداول، ملحق رقم 08.

(26) حسب التقرير الذي قدمه السيد محمود الشريف (السابق الذكر) فإن السلطات التونسية احتجزت 7000 بندقية مأسورة و1600 بندقية رشاشة و07 ملايين خرطوشة، و6000 من المتفجرات، أنظر تقرير محمود الشريف علبة مصورة رقم C006 المصدر السابق.

(27) و.م.و.ث.ج، م م ط الأول 1960/59، ت كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق. و

- MOHAMED HARBI, OP.CIT, p 20.